قرآنيكا، مجلة عالمية لبحوث القرآن
المجلد ٦، العدد (١)، يونيو ٢٠١٤م، ص١٤٣-١٦٨

© ٢٠١٤ مركز بحوث القرآن
جامعة ملايا، ماليزيا

القراءات القرآنية عند الشاطبي

خير الدين سيب[١]

The Quranic Readings Science in the Writings of "IMAM SHATIBI[(*)]

Dr. Khair al-Din Sayb[2]

ABSTRACT

This research had set out to study the Quran readings science in the writings of "IMAM SHATIBI"who excelled in editing its matters and instructions of readings, and was extremely perspicacious to deal with Quran readings issues. The research tries to highlight the purposes value of the Quran readings and its consequences by adjusting the origin of the difference in the Quranic readings and its interest to the meanings as well as trying to find out the general purposes of shariaa in the revelation of the Quran in seven Arabic dialects. The research shows that the rightness of the reading depends on the succession of the chain of transmission .in this case the reading represents an argument in its linguistic aspect which is the most eloquent one. The readings came to enrich and widen the meanings because every difference in reading has an impact on the meaning even if it happens into what the scholars consider as a part of the ten Quran readings principles.

Keywords: *Shatibi, Quranic readings, Seven Arabic dialects.*

---

[١] مدير مخبر الدراسات الشرعية ورئيس شعبة الماجستير، تخصص التفسير بين القديم والحديث، جامعة تلمسان بالجزائر.

[(*)] This article was submitted on: 09/07/2013 and accepted for publication on: 11/06/2014.

[2] Dr. Sayb is the Dean of Shariah Studies and the Postgraduate Division, University of Tlemcen, Algeria, Email: s.khiredine@yahoo.fr

ملخص

تعرض هذا البحث لدراسة علم القراءات عند الإمام الشاطبي، الذي أبدع في تحرير مسائله وتوجيه قراءاته؛ وتناولُه للقراءات كان تناولَ المتخصص البصير بقضاياه؛ حيث سعى البحث إلى إبراز القيمة المقاصدية في القراءات والنتائج المترتبة عليها، وذلك من خلال ضبط أصل الاختلاف في القراءات القرآنية، وفائدته العائدة على المعاني، وكذا محاولة اكتشاف المقاصد العامة للشارع في تنزيل القرآن على سبعة أحرف. وبَيَّنَ البحثُ أن صحة القراءة متوقفة على تواتر السند، وهي حجة في وجهها اللغوي الذي وردت عليه، وهو أفصح الأوجه. وقد أتت القراءات لإثراء المعاني وتوسيعها، فكل اختلاف في القراءة عائد على المعنى وإن كان فيما يعتبره العلماء من قسم أصول القراءة.

كلمات دالَّة: القرآن، القراءات، الشاطبي، الاختلاف، الأحرف السبعة

١ مقدمة

فإن أهم ما اشتغل به العلماء طلبا لنيل أعلى الرتب والدرجات في الجنة هو القرآن الكريم، فاهتموا بضبط طرق أدائه، ووجوه قراءاته، وكيفيات تفسيره، واستنطاق كنوزه ومعانيه.

وأشرف العلوم المتعلقة بالقرآن الكريم هو "علم القراءت" الذي به يُحفظ القرآن الكريم من التحريف ويصان، ولذلك كثر اشتغال السلف والخلف به على حد سواء، فحرروا مسائله، وضبطوا قواعده، ونقحوا طرق أدائه. غير أن إشكالات وتساؤلات اعترضت صفو هذا العلم، وكدرت على عوام المسلمين فهمَ أوجه الاختلاف في القراءات، وأسبابِ تعددها وتنوعها، حتى عادت مسائله من معضلات علوم الشرع ومشكلاته، والذي تولى كبْر هذا التلبيس، ونفث تلك الخاطرات في الكتب التي تحاول نقض دعائم علم القراءات هم جماعة المستشرقين، وأحفادهم من دعاة الحداثة والانتفاض على الأصيل والقديم؛ فكان لزاما على الباحثين أن يرجعوا إلى نظرات من صفت قرائحهم، وتهذبت كتاباتهم بنور الوحي، لعلنا نجد في ما أصلوه رفعا للزيف الحاصل، واطراحا للشبهات الواهية، اقتباسا مما سبق أن

كتبوه، وبنوا عليه هذا العلم المنيف، لذا كان هذا الموضوع يبحث في جانب القراءات عند علم من أعلام الأصول والتفسير، وهو الإمام الشاطبي، تحت عنوان: "**القراءات القرآنية عند الإمام الشاطبي**".

وأحاول فيه الإجابة عن الإشكالية الآتية: ما هو منشأ الاختلاف في القراءات القرآنية عند الإمام الشاطبي؟ وما مرجع هذا الاختلاف، والأغراض التفسيرية التي تنتج عنه؟

وعليه فالأهداف المرجوة للخروج من هذا البحث تتلخص في:

- ضبط أصل الاختلاف في القراءات القرآنية.
- ومحاولة اكتشاف المقاصد العامة للشارع في تنزيل القرآن على قراءات متعددة، استمدادا من نظرة الشاطبي المقاصدية.
- واكتشاف الآثار المترتبة على الخطأ في ضبط منشأ القراءات، وما يعقبه من تخريجات تاريخية متكلفة لهذه القضية المهمة.
- بيان أن مرجع الاختلاف في القراءات عائد على المعاني بالإثراء، وهو المقصود من توظيفها في الدرس التفسيري.

١,١ الدراسات السابقة

تناول العلماء والباحثون المتخصصون في الدراسات القرآنية القراءاتِ على نطاق واسع، غير أن هذه الدراسات بقيت عالة على كلام علماء معينين برزوا في ميدان القراءات، وتصدرت مؤلفاتهم البحوث القرائية، أمثال: ابن مجاهد، أبو عمر الداني، وابن الجزري؛ ولا غرو في جهود هؤلاء، وقيمة ما حرروه من مسائل في فن القراءات، لكن علماءَ آخرين لم يبرزوا في كتابات الباحثين في ما تعلق بالقراءات، من أمثال الشاطبي. ربما لبروزه في ميدان مقاصد الشريعة، وأصول الفقه، أو لقلة تطرقه لبحث القراءات، لكن هذا النظر لا ينبغي أن يؤدي بنا إلى إهمال ما كتبه في هذا الميدان وإن كان على قلة، إذا كان مؤصلا تأصيلا غاب عن غيره ممن سبقه؛ ثم إن النظرة الأصولية المقاصدية هي أحرى بضبط أساسيات هذا العلم وما يقوم عليه من ركائز، فإن القراءات قد وضح مقصدها العام في التيسير على هذه الأمة في قراءة كتاب ربها، ومقاصد أخرى قد تخفى على غير من تعمق في علم

المقاصد. لذا فإن البحث في كلام الشاطبي حول القراءات يمكن أن نرفع به ما التبس بالقراءات من قضايا مشكلة.

أما عن الدراسات التي اهتمت بالقراءات عند الشاطبي، فلم أجد من خصَّها ببحث مفرد، إذا استثنينا تلك الإشارات التي تناولت هذا الجانب في ثنايا الحديث عن علوم القرآن والتفسير عند الشاطبي، وأهمها:

- "مع الامام أبي إسحاق الشاطبي في مباحث من علوم القرآن الكريم وتفسيره"وهو بحث للأستاذ: شايع بن عبده بن شايع الأسمري- يقع في (١٣٤) صفحة نشره في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة: السنة: ٣٤ –العدد: ١١٥-سنة: ١٤٢٢ هـ/٢٠٠٢م .تطرق للقراءات عند الشاطبي في المبحث السَّابِع بعنوان: "مَعَ الإِمَام أبي إِسْحَاق الشاطبي فِي ذكر الْقرَاءَات وتوجيهها"من الْفَصْل الثَّالِث الذي خصصه لمبَاحث من تَفْسِير الْقُرْآن الْكَرِيم، وقد سعى لجمع مسائل القراءات وتوجيهها في مؤلفات الشاطبي.
- "أقوال أبي إسحاق الشاطبي في التفسير جمعا ودراسة"وهي رسالة دكتوراه في علوم القرآن للباحث: محمد الضالع، من جامعة الإمام محمد بن سعود بالسعودية، تناول فيها منهج الشاطبي في القراءات، في المبحث الخامس من الفصل الثالث الذي خصه بمنهج الشاطبي في التفسير، وقد تعرض للكلام في هذا المبحث في صفحتين، مع قصور في التعاطي مع هذه المسألة، فلم تكن غرضا أساسا لبحثه.

١. ٢ منهج البحث

المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي، مع تتبع المواضع التي تعرض الشاطبي فيها للقراءات من خلال مؤلفاته الثلاث المطبوعة: "الموافقات في أصول الأحكام"، و"الاعتصام"، و"المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية". مع الحرص على إبراز شخصية الشاطبي المقاصدية خدمةً للبحث، وللخروج بنظرة متجددة حول هذا الموضوع، خصوصا في كتاب الموافقات الذي يُعتبر عمدة الباحثين في اكتشاف العقلية الفذة التي يتمتع بها الشاطبي.

ثم إن موضوعاً بهذه الخصوصية المشمولة بالطابع القرآني لا بد وأن يدرس من جوانب عدة، كما أن القرآن الكريم قد تم تناوله من عدة زوايا بحثية، وهو ما حرص عليه الشاطبي بخصوص أصول الفقه ومقاصد الشريعة مع القراءات.

ويأتي كتاب "المقاصد الشافية''ليبرز لنا الجانب التطبيقي للقراءات عند الشاطبي، فقد كانت مادته من القراءات واسعة، اكتسى فيه الشاطبي ثوب اللغوي البارع، فوَّجَهَ ما تناثر من درر معاني القراءات.

وتتميما للفائدة حول هذا الموضوع؛ فقد قمت بالاستعانة بما رأيته خادما لأصل الكلام، من كتب التفسير، وكتب علوم القرآن، والقراءات، واللغة. مع الالتزام بنسبة الأقوال لأصحابها، والاقتباسات لمحالها، والإشارة إلى مواضع الآي من السور وأرقامها، وتخريج الأحاديث النبوية من مظانها.

٢ الشاطبي والقراءات

تعاملُ الإمام الشاطبي مع علم القراءات كان نتيجة لتعلقه بالدرس اللغوي والبحث القرآني اللذَين برز فيهما الشاطبي، ولتكوينه في مرحلة الطلب في علم القراءات، ويجدر قبل البدء في التفصيل لنظرة الشاطبي لهذا العلم أن أعرف بالقراءات أولا.

٢. ١ تعريف القراءات

لغة: القراءات جمع قراءة، من مادة (ق ر أ) التي تدور في لسان العرب حول معنى الجمع والضم،[٣] قال صاحب اللسان:"قرأت الشيء قرءانا جمعته وضممته إلى بعض". و "وقرأت القرءان لفظت به مجموعا".[٤] وفي المخصص: "قَرَأْتُ الكتاب أَقْرَؤُه قَرْأً وقِراءَةً وقُرْآناً".[٥]

وفي الفرق بين القرآن والقراءات يقول أبو البقاء: «والقرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للبيان والإعجاز، والقراءات

---

[٣] الجوهري . إسماعيل بن حماد. (١٤٠٧ هـ/١٩٨٧م). **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. بيروت: دار العلم للملايين، ط٤، ج ١، ص١٥٠.

[٤] ابن منظور . **لسان العرب**. بيروت: دار صادر، ط ١، ج ١، ص ١٢٨.

[٥] ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل. (١٤١٧هـ/١٩٩٦م). **المخصص في اللغة المخصص**. تحقيق: خليل إبراهم جفال. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط ١، ج ٤، ص ٠٧.

اختلافُ ألفاظ الوحي المذكور في الحروف، أو كيفيتها من تخفيف وتشديد وغيرهما"[٦] فالارتباط بينهما واضح الظهور، بينما الاختلاف يظهر من وجه آخر، لا من حيث المصدر، بل في تركيب اللفظ وطريق أدائه.

اصطلاحا: تعددت التعريفات لعلم القراءات، أذكر أبرزها:

١/- تعريف ابن الجزري (٨٣٣هـ):«علم بكيفية أداء كلمات القرءان واختلافها معزواً لناقله".[٧]

٢/-عرّفه البناء الدمياطي (١١١٧هـ): "علم يُعلم منه اتفاق الناقلين لكتاب الله تعالى، واختلافهم في الحذف والإثبات، والتحريك والتسكين، والفصل والوصل، وغير ذلك من هيئة النطق، والإبدال، وغيره من حيث السماع؛ أو يقال علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزوا لناقله".[٨]

٣/-تعريف عبد العظيم الزرقاني (١٣٧٦هـ): « مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراء، مخالفا به غيره في النطق بالقرآن الكريم مع اتفاق الروايات والطرق عنه، سواء كانت هذه المخالفة في نطق الحروف أو في نطق هيئاتها".[٩]

٤/-عرّفه عبد الفتاح القاضي بقوله (١٤٠٣هـ): « هو علم يعرف به كيفية النطق بالكلمات القرآنية، وطريق أدائها، اتفاقا واختلافا مع عزو كل وجه لناقله".[١٠]

خلاصة التعريفات السابقة، أنها تبين لنا مرتكزات القراءة المعتبرة، ومساحة البحث في القراءات، وهي: - مبنى القراءات على الاختلاف في طرق أداء الكلمات القرآنية.

- دور السند والعزو للناقلة في اعتبار صحة القراءة.
- منهج الاختيار في نسبة القراءة لإمام من أئمة القراء.

---

[٦] الكفوي. أبو البقاء أيوب بن موسى. (١٤١٩هـ/١٩٩٨م) . **الكليات**. بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ٣، ص ٧٢٢.

[٧] ابن الجزري. محمد أبو الخير. (١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م). **منجد المقرئين ومرشد الطالبين**. تحقيق: عبد الحليم قابة. الجزائر: دار البلاغ، ط ١، ص١٧.

[٨] الدمياطي. شهاب الدين. (١٤١٩هـ/١٩٩٨م). **إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر**. تحقيق: أنس مهرة. بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ص ٦.

[٩] الزرقاني. محمد بن عبد العظيم. (١٩٩٦م). **مناهل العرفان في علوم القرآن**. بيروت: دار الفكر، ط ١، ج ١، ص ٢٨٤.

[١٠] القاضي عبد الفتاح.(١٤٢٦ هـ/٢٠٠٥م). **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة**. مصر: دار السلام، ط ٢، ص ٥١.

فالقراءات القرآنية بهذه المرتكزات تشكل عِلما قائما بذاته له أصوله المعتبرة، وسماته المميزة له عن غيره من العلوم، وعليه فالتعريف الأخير –للشيخ عبد الفتاح القاضي– هو الأضبط لجمعه حدود تعريف القراءة.

٢,٢ الأحرف السبعة في نزول القرآن عند الشاطبي

إن شخصية الإمام الشاطبي الجامعة أهلته للتطرق لموضوع القراءات من وجهةٍ أصولية مقاصدية، مكنته من تحرير مسائل مهمةٍ فيها، فشخصية هذا العالم وإن اشتهرت في أصول الفقه ومقاصد الشريع، فقد غابت في الجوانب اللغوية والقِراءية عند الباحثين، لعدم تخصيصه مؤلفا خاصا بها، لكن ما إن تم تحقيق كتاب المقاصد الشافية، وتشبع الباحثون من نظرية الشاطبي المقاصدية، حتى التفتوا إلى جوانب أخرى قد زينت كتاب الموافقات وغيره.

ومن القضايا الأساسية في القراءات والتي تناولها الشاطبي بالدرس في كتبه، منشأُ القراءات القرآنية وتعدُّدِها، ويحيلنا لمعالجة هذا الموضوع إلى حديث نزول القرآن على سبعة أحرف.

وقد ورد هذا الحديث بصيغ متعددة في كتب الحديث، من بينها:

–روى مالك، عنِ ابنِ شهاب، عن عروةَ بنِ الزُّبَيرِ، عن عبدِ الرَّحْمَنِ بنِ عَبْدٍ الْقَارِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: « سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ عَلَى غَيْرِ مَا أَقْرَؤُهَا، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ أَقْرَأَنِيهَا، فَكِدْتُ أَنْ أَعْجَلَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَمْهَلْتُهُ حَتَّى انْصَرَفَ، ثُمَّ لَبَّبْتُهُ بِرِدَائِهِ، فَجِئْتُ بِهِ رَسُولَ اللَّهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ، عَلَى غَيْرِ مَا أَقْرَأْتَنِيهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: ‘‘أَرْسِلْهُ"، ثُمَّ قَالَ: "اقْرَأْ يَا هِشَامُ". فَقَرَأَ الْقِرَاءَةَ الَّتِي سَمِعْتُهُ يَقْرَأُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: ‘‘هَكَذَا أُنْزِلَتْ ". ثُمَّ قَالَ لِي:’’اقْرَأْ "، فَقَرَأْتُهَا، فَقَالَ: ‘‘هَكَذَا أُنْزِلَتْ، إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، فَاقْرَؤُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ".[١١]

– حديث ابن عباس رضي الله عنهما: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال:« أَقْرَأَنِي جِبْرِيلُ عَلَى حَرْفٍ فَرَاجَعْتُهُ، فَلَمْ أَزَلْ أَسْتَزِيدُهُ وَيَزِيدُنِي حَتَّى انْتَهَى إِلَى سَبْعَةِ أَحْرُف".[١٢]

---

[١١] مالك بن أنس. **الموطأ**. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار الكتب العلمية، باب ما جاء في القرآن، ص ١٥٤.

[١٢] البخاري، محمد بن إسماعيل. **الجامع الصحيح المختصر**. ج ٤، رقم ٤٧٠٥، ص ١٩٠٩.

– حديث أُبَيِّ بن كعب رضي الله عنه: « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ عِنْدَ أَضَاةِ بَنِي غِفَارٍ، قَالَ: فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَام، فَقَالَ:''إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ"، فَقَالَ:''أَسْأَلُ اللَّهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنَّ أُمَّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ ". ثُمَّ أَتَاهُ الثَّانِيَةَ، فَقَالَ:''إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفَيْنِ "، فَقَالَ:''أَسْأَلُ اللَّهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنَّ أُمَّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ". ثُمَّ جَاءَهُ الثَّالِثَةَ، فَقَالَ:''إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ"، فَقَالَ:''أَسْأَلُ اللَّهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنَّ أُمَّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ". ثُمَّ جَاءَهُ الرَّابِعَةَ، فَقَالَ:''إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، فَأَيُّمَا حَرْفٍ قَرَءُوا عَلَيْهِ فَقَدْ أَصَابُوا".[١٣]

–حديث أُبي بن كعب أيضا قال: «لقي رسول الله صلى الله عليه و سلم جبريل، فقال:''يَا جِبْرِيلُ إِنِّي بُعِثْتُ إِلَى **أُمَّةٍ أُمِّيِّينَ**، مِنْهُمْ الْعَجُوزُ، وَالشَّيْخُ الْكَبِيرُ، وَالْغُلَامُ، وَالْجَارِيَةُ، وَالرَّجُلُ الَّذِي لَمْ يَقْرَأْ كِتَابًا قَطُّ ". قَالَ: يَا مُحَمَّدُ **إِنَّ الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ**".[١٤]

تُكَوِّن لنا الأحاديث السابقة نظرة عامة عن أصل تعدد القراءات، وأنها عائدة إلى نزول القرآن على سبعة أحرف، لكن العلماء اختلفوا اختلافا كثيرا في المراد من هذه الأحرف السبعة التي ذكرت في الأحاديث، حتى عَدَّ السيوطي نحوا من أربعين قولا في المسألة.[١٥]

وقد أشار الشاطبي في "الموافقات''إلى الأحاديث السابقة، في مواضع مختلفة ولمناسبات متنوعة.[١٦] وأورد حديث أبي بن كعب الأخير بنصه؛ وبنى عليه، وعلى الأحاديث السابقة فهم نزول القرآن على سبعة أحرف، أُلخصها في الآتي:

٢. اختلاف القراءات وارد على موافقة «معهود الأميين، وهم العرب الذين نزل القرآن بلسانهم.. وهذا جارٍ في المعاني والألفاظ والأساليب".[١٧] وفي تفسيره أن العرب

---

[١٣] مسلم أبو الحسين. **الجامع الصحيح**. ج ١، ص ٥٦٢. والأضاة: ماء مستنقع كالغدير (الهامش).

[١٤] الترمذي، محمد بن عيسى. **الجامع الصحيح "سنن الترمذي"**. تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ج ٥، ص ١٩٤.

[١٥] السيوطي، جلال الدين. **الإتقان في علوم القرآن**. بيروت: دار الفكر، ج ١، ص ٦٨.

[١٦] انظر: الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم اللخمي. **الموافقات في أصول الأحكام**. تعليق: محمد الخضر حسين. بيروت: دار الفكر، ج ٢، ٥٤ - ٥٧.

[١٧] المرجع السابق: ج ٠٢، ص ٥٣.

تستغني ببعض الألفاظ عما يرادفها أويقاربها على نهج الاختلاف الحاصل في القراءات، قال: "ولا يُعد ذلك اختلافا ولا اضطرابا إذا كان المعنى المقصود على استقامة، والكافي من ذلك نزول القرآن على سبعة أحرف، كلها شافٍ كافٍ".[١٨] فالاختلاف في الأحرف هو اختلاف تنوع وليس اختلافَ اضطراب وتضاد.

٣. الأحرف السبعة منزلة على مسلك الإفهام العام الذي يشترك فيه جميع العرب، لذلك تنوعت القراءات على جميع لهجات العرب واحتوتها، وارتفع القرآن أن يكلفهم بفهم ما لا يطيقونه، يقول الشاطبي: « إنما يصح في مسلك الإفهام والفهم ما يكون عاما لجميع العرب، فلا يتكلف فيه فوق ما يقدرون عليه بحسب الألفاظ والمعاني.. فكذلك يلزم أن يُنَزَّل فهمُ الكتاب والسنة، بحيث تكون معانيه مشتركة لجميع العرب، ولذلك أنزل القرآن على سبعة أحرف، واشتركت فيه اللغات حتى كانت قبائل العرب تفهمه".[١٩] فيكون لا بد من إجرائها على الفهم العام الذي يشترك فيه الأميون، بتعبير الشاطبي.

٤. في معرض بيان ما بُني من الأحكام على أصل المصالح المرسلة، يقول الشاطبي في الاعتصام: « أنزل القرآن على سبعة أحرف، كلها شاف كاف، تسهيلا على العرب المختلفات اللغات، فكانت المصلحة في ذلك ظاهرة".[٢٠]

يتبين لنا من خلال العلل التي ذكرها الشاطبي في معنى نزول القرآن على سبعة أحرف، أنها راجعة إلى تنوع اللغات التي نزل بها القرآن، وكان بذلك نازلا على اللسان العربي المتنوع في أساليبه، فكذلك الحال بالنسبة للأحرف والقراءات؛ ويلاحظ أنه لم يقيده باختلاف اللهجات، بل للمعاني أيضا نصيبٌ في هذا التنوع الذي كان العربي الفصيح يستعمله في عوائد خطابه، وعليه نفهم سبب إيراد حيث أبي بن كعب بنصه دون الأحاديث السابقة التي كانت الإشارة إليها عابرة وفي قضايا أخرى؛ لأنه قد تم التصريح فيه بمبعث النبي صى

[١٨] المرجع السابق: ج ٢، ص ٥٤.

[١٩] المرجع السابق: ج ٢، ص ٥٦

[٢٠] الشاطبي. أبو إسحاق ابراهيم. (١٤٢٤.هـ/ ٢٠٠٣م). **الاعتصام**. تحقيق: سيد إبراهيم. القاهرة: دار الحديث، ط ١، ص ١٢٤.

الله عليه وسلم إلى أمة أمية،[٢١] فكان الجواب من جبريل عليه السلام أن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف.

والشاطبي بنى رأيه على المقصد المتحقق من وراء إنزال القرآن على سبعة أحرف، وهو التخفيف والتيسير على الأمة الأمية، ولذلك لم يكن هناك إشكال في فهم الحديث عند الصحابة ومن تقدم من التابعين؛ لأنهم ألحقوه بمقصده العام ولم يتكلفوا تأويله، بينما نجد من العلماء المتأخرين الذين تكلموا في الأحاديث السابقة أنهم قد تكلفوا التأويل فيها، وحملوها على غير مقصدها، مثال ذلك قول من قال إنها سبع اختلافات وفروق محددة، وحاول كل فريق أن يسعد بتحديد تلك الاختلافات: من إفراد وتثنية، وجمع تذكير وتأنيث، وتصريف..، لكن الحديث لم يحدد شيئا منها وحدد مقصدها، فتعين الرجوع إليه؛ ثم إن الشاطبي يقرر في بحث المقاصد أنه لا يصح في مسلك التعبد بالشريعة أن نتحمل فيها ما يصل إلى حد التعمق والتكلف من المعاني الغامضة التي تخفى عن الجمهور، والاعتناء إنما ينصرف في خطاب الشريعة إلى المعاني المبثوثة فيه، وهو الأصل بناءً على أن العرب إنما كانت عنايتها بالمعاني وأصلحت الألفاظ من أجلها.[٢٢]

وعليه جاء تفسير ابن عباس (٦٨هـ) رضي الله عنهما: «أن الله تعالى أنزل هذا القرآن بلغة كل حي من أحياء العرب"[٢٣]، وقول أبي عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤هـ): « أن المراد سبعُ لغات لسبع قبائل من العرب، وليس معناه أن يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه، هذا ما لم يسمع قط. أي: نزل على سبع لغات متفرقة في القرآن، فبعضه نزل بلغة قريش، وبعضه بلغة هذيل، وبعضه بلغة تميم، وبعضه بلغة أزد وربيعة، وبعضه بلغة هوازن وسعد بن بكر، وكذلك سائر اللغات ومعانيها في هذا كله واحدة"،[٢٤] ووافقه عليه أحمد بن يحي

---

[٢١] الأمة الأمية: هي التي هي على أصل ولادتها، لم تتعلم الكتابة ولا القراءة، والمراد بالأميين: العرب لأن وصف الأميّة غالب على الأمة العربية يومئذٍ، وهي وصف كمال لنبينا صلى الله عليه وسلم لأنه مكمل للإعجاز بالقرآن. انظر:الشاطبي. **الموافقات**. ج ٢، ص ٤٦؛ وابن عاشور، محمد الطاهر. (١٩٩٧ م). **التحرير والتنوير**. تونس: دار سحنون للنشر والتوزيع، ج ٢٨، ص ٢٠٨.

[٢٢] الشاطبي. **الموافقات**. ج ٢، ص ٥٦ - ٥٧.

[٢٣] السيوطي. جلال الدين. (١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م). **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**. تحقيق: عبد الله التركي. القاهرة: مركز هجر للبحوث والدراسات، ط ١، ج ٥، ص ٢١٠.

[٢٤] الزركشي، بدر الدين. (١٣٧٦ هـ/١٩٥٧ م). **البرهان في علوم القرآن**. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار إحياء الكتب العربية، ط ١، ج ١، ص ٢٣٥.

ثعلب (٢٩١هـ)، وعبد الحق ابن عطية الغرناطي (٥٤٦هـ)، واختاره الأزهري في تهذيب اللغة، واختاره جماعة من المتأخرين،[٢٥] فهو موافق للمعنى العام الذي ساقه الشاطبي وسائر في نظامه.

٥. أما عن حقيقة العدد: سبعة، فإنه لا يلزم من ذكر العدد تحديد المعدود، بل قد تكون له

أغراض شتى تفهم من سياقه الخارجي، إلا إذا ورد التصريح به فيلزم المصير إليه، وفي مسألتنا لم يتم التصريح بطبيعة المعدود، وله نظائر كثيرة في الشرع، كحديث البراء بن عازب رضي الله عنه في الصحيحين، قال: "أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بسبع، ونهانا عن سبع: أمرنَا بعيادة الْمَرِيض، وَاتِّبَاع الْجِنَازَة، وتشْميت الْعَاطِس، وإبرار الْقسم أَو المقْسم، وَنصر الْمَظْلُوم، وَإِجَابَة الدَّاعِي، وإفشاء السَّلَام . ونهانا عَن خَوَاتِم أَو عَن تختُّم الذَّهَب، وَعَن شرب بالفضةِ، وَعَن المياثِرِ، والقسّيِ، وَعَن لُبس الْحَرِير، والاستبرق، والديباج".[٢٦] حيث فصَّل في المعدود.

وحديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « افترقت اليهود على إحدى أو ثنتين وسبعين فرقة، وتفرقت النصارى على إحدى أو ثنتين وسبعين فرقة، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة".[٢٧] ولم يتم التصريح بها.

فذكر المأمورات في الحديث الأول، لا يلزم منه أن لا توجد مأمورات ومنهيات أخرى للنبي صلى الله عليه وسلم، لكن التفطن للرابط بينها وهو الحث على محاسن العادات ومكارم الأخلاق، وفي الثاني لقوله صلى الله عليه وسلم: "ما أنا عليه وأصحابي"،[٢٨] لما سألوه عن طوق النجاة، فأحالهم على موطن العبرة والفائدة من وراء ذكر تعدد الفرق.

يبين أنه سواء ذُكرَ المعدود أو لم يصرَّح به ينبغي أن يلتفت إلى غرضه الجامع لأطرافه، ويكون في ذكرِه–إذا تم التصريح به– مزيةٌ إضافية في الاهتمام بالمذكور والحرص عليه في العمل، ولو تتبع المنصف هذا النسق في نصوص الشرع لوافق فيه حكما باهرة.

---

[٢٥] انظر: بقية الأقوال والمقارنة بينها: سيب، خير الدين. **القراءات القرآنية وأثرها في اختلاف الأحكام الفقهية**. بيروت: دار ابن حزم.

[٢٦] البخاري. **صحيح البخاري**. رقم ٤٨٨٠، ج ٥، ص ١٩٨٤؛ ومسلم. **صحيح مسلم**. ج ٦، ص ١٣٥.

[٢٧] أبو داود، سليمان بن الأشعث. **سنن أبي داود**. تحقيق وتعليق: سعيد محمد اللحام. بيروت: دار الفكر، ج ٤، ص ٣٩٠.

[٢٨] الترمذي. **سنن الترمذي**. ج ٥، ص ٢٦.

٢. ٣ ضوابط اعتبار القراءة عند الشاطبي

بالانتقال إلى الضوابط الحاكمة على اعتبار أي قراءة مسندة على أنها قرآن متعبد به، فإن الحديث سيكون عن أركان القراءة الصحيحة عند الشاطبي، والعلماء قد ساروا في هذه المسألة على الحديث عن ثلاثة أركان:

صحة السند وتواتره، موافقة رسم المصاحف العثمانية، موافقة وجه من أوجه اللغة.

١/-صحة السند: تكرر في كلام الشاطبي الحديث عن تواتر القرآن لفظا ومعنى،[٢٩] وهذا واضح في عدم اكتفائه بصحة السند لاعتبار القراءة، فإن الظن قد يتطرق للصحيح دون المتواتر الذي يقطع به، وهذا شأن القرآن الكريم.

٢/- موافقة رسم المصحف: الأصل في ذلك جمع القرآن وكتابته في المصاحف في عهد الخليفة عثمان ابن عفان رضي الله عنه، يقول الشاطبي: « خاف الصحابة رضوان الله تعالى عليهم اختلاف الأمة في ينبوع الملة، فقصورا الناس على ما ثبت منها في مصاحف عثمان رضي الله عنه، واطرحوا ما سوى ذلك. علما بأن ما اطرحوه مضمن فيما أثبتوه؛ لأنه من قبيل القراءات التي يؤدي بها القرآن.

ثم ضبطوا ذلك بالرواية حين فسدت الألسنة، ودخل في الإسلام أهل العجمة خوفا من فتح باب آخر من الفساد، وهو أن يدخل أهل الإلحاد في القرآن أو في القراءات ما ليس منها، فيستعينوا بذلك في بث إلحادهم".[٣٠]

فاعتبار القراءة الصحيحة لابد لها من موافقة أحد المصاحف التي بعث بها عثمان إلى الأمصار، لحصول الإجماع عليها من الصحابة دون ما سواها مما كان مكتوبا، فيقول: « وقد استمر أهل القراءات على أن يعملوا بالروايات التي صحت عندهم مما وافق المصحف، وأنهم في ذلك قارئون للقرآن، من غير شك ولا إشكال".[٣١] لكن هذه المصاحف هل احتوت جميع الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن؟ فعند الشاطبي أنَّ عمل الصحابة في نسخ المصاحف اقتضى النظر المصلحيُّ منهم «حملَ الناس على القراءة بحرف واحد من

---

[٢٩] الشاطبي. **الموافقات**. ج ٢، ص ٤٦.

[٣٠] الشاطبي. **الاعتصام**. ص ١٣٣،١٣٢.

[٣١] الشاطبي. **الموافقات**. ج ٢، ص ٥٤.

الحروف السبعة"،[٣٢] وهو مطرد على أصل الشاطبي في المسألة المبنية على التيسير على الأمة، «واطراح ما سوى ذلك من القراءات التي كانت مستعملة في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم"،[٣٣] مما خالفت رسم المصحف، فالمصحف بنسخه المتعددة على الخلاف في عددها قد كتب على الحرف الذي استقر في العرضة الأخيرة، ورسمه محتمل للأحرف الستة الباقية، يقول مكي (٤٣٧هـ) مقررا هذا المعنى: «فالمصحف كتب على حرف واحد، ورسمه محتمل لأكثر من حرف، إذ لم يكن منطوقا ولا مضبوطا".[٣٤]

٣/- موافقة وجه من أوجه اللغة العربية: إذ القرآن الكريم لما كان نزوله بلسان العرب الفصحاء، فإن اعتبار القراءة الصحيحة لا يستقيم مع مخالفتها لما عهدوه في لسانهم، ولو لم يكن غير مشتهرٍ عند البعض فإنه قد اشتهر عند غيرهم، بَيَّنَ ذلك الشاطبي في معرض الاستدلال على عصمة الشريعة، فيقول: « أما القرآن الكريم، فقد قيَّض الله له حفظة بحيث لو زيد فيه حرف واحد لأخرجه آلاف من الأطفال الأصاغر، فضلًا عن القراء الأكابر .. فكان منهم قوم يذهبون الآيام الكثيرة في حفظ اللغات والتسميات الموضوعة على لسان العرب، حتى قرروا لغات الشريعة من القرآن والحديث، وهو الباب الأول من أبواب فقه الشريعة، **إذ أوحاها الله إلى رسوله على لسان العرب**".[٣٥]

وقد جعل ابن الجزري هذا الركن أولا، وقيده باشتهار الوجه في اللغة، فقال: « وقولنا في الضابط: ولو في بوجه، نريد به وجها من وجوه النحو، سواء كان أفصح أم فصيحاً، مجمعاً عليه أم مختلفاً فيه اختلافاً لا يضر مثله، إذا كانت القراءة مما شاع وذاع، وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح، إذ هو الأصل الأعظم والركن الأقوم، وهذا هو المختار عند المحققين في ركن موافقة العربية".[٣٦] بينما ثنى به مكي بن أبي طالب وقيده كذلك بشرط شيوع الوجه في اللغة.[٣٧]

---

[٣٢] المرجع السابق: ج ٤، ص ٢.

[٣٣] الشاطبي. **الاعتصام**. ص ١٢٩.

[٣٤] حموش، مكي بن أبي طالب. (١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م). **الإبانة عن معاني القراءات**. تحقيق: جمال الدين شرف. مصر-طنطا: دار الصحابة، ط ١، ص ١٠.

[٣٥] الشاطبي. **الموافقات**. ج ٢، ٣٩.

[٣٦] ابن الجزري. **النشر في القراءات العشر**. ج ١، ص١٠.

[٣٧] حموش، مكي بن أبي طالب. **الإبانة عن معاني القراءات**. ص ١٩.

غير أنه ينبغي أن تحمل القراءة على أفصح الوجوه في اللغة وأشهرها، ولذلك تظهر وجاهة رأي الشاطبي في إشارته إلى أن العرب كانت تسافر في طلب الفصيح، وقد يكون من يطلبه من أفصح الناس، يدل على أن المسألة تتفاوت بحسب البلدان والقبائل، والمعيار هو اشتهاره ولو عند قبيلة واحدة معتبرةٍ لغتُها عند الفصحاء، فيكون اختلاف الناس فيه أو مرجوحيتُه في الفصاحة-كما ذكر ابن الجزري-أمرا غير حاصل حقيقة.

ويُستأنس في هذا الباب بما ورد عن عمر بن الخطاب -وهو العربي الفصيح- من أنه لم يصل إلى معنى (حَرَجًا) في قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا ﴾ (الأنعام:١٢٥)، حتى طلبها من رجل من كنانة فبين له معناها في لغتهم.[٣٨]

وقطب الرحى في هذه الأركان هو -بلا ريب- التواتر في سند القراءة، فإذا حصل؛ فإن الركنيين الباقيين تبع له غير متحكميْن فيه، ولا يعودان عليه برجحان أو إلغاء. وحيثما يختل ركن من هذه الأركان فإنه يلحق بمرتبة الشاذ، ويسقط عن وصف القرآنية.

٣ اختلاف القراءات عند الشاطبي

تقرر فيما سبق أن القراءات قد تعددت وتنوعت مراعيةً معهود المخطَبين بها، وهو مظهر من مظاهر إعجاز القرآن الكريم، وأن هذا التغاير في القراءت لا يؤول إلى تضارب ولاتناقض في معناها، بل هو راجع إلى غرض التيسير على الأمة في كتاب ربها قراءةً وحفظا وفهما.

٣. ١ فائدة القراءات في التفسير

وضع الشاطبي علم القراءات -بالنسبة لعلوم القرآن- في القسم الذي هو أداة لفهمه، واستخراج ما فيه من الفوائد.

---

[٣٨] روي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قرأها يوماً بنصب الراء فقرأها له بعض الصحابة بكسر الراء، فقال:"أبغوني رجلاً من كنانة، وليكن راعياً من بني مدلج، فلما جاءه قال له: يا فتى ما الحرجة عندكم، قال: الشجرة تكون بين الأشجار لا تصل إليها راعية ولا وحشية .قال عمر: كذلك قلب المنافق لا يصل إليه شيء من الخير. (الطبري، محمد ابن جرير. (١٤٢٢هـ/٢٠٠١م). **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**. تحقيق: عبد الله التركي. مصر: مركز البحوث والدراسات العربية بدارهجر، ط ١، ج ٩، ص ٥٤٤).

والبحث في ارتباط القراءات بالتفسير يقتضي النظر في تحديد نوعية الاتصال المباشر بالدرس التفسيري، وهو ما يصب في بيان معنى الآية وتوسيعه، وقد قسم الداني ارتباط القراءات بالتفسير على الشكل التالي: « أحدها: اختلاف اللفظ والمعنى واحد.

والثاني: اختلاف اللفظ والمعنى جميعا، مع جواز أن يجتمعا في شيء واحد لعدم تضاد اجتماعهما فيه.

والثالث: اختلاف اللفظ والمعنى، مع امتناع جواز أن يجتمعا في شيء واحد، لاستحالة اجتماعهما فيه".[٣٩]

وأضاف ابن الجزري قسما آخر، وهو: « ما اتحد لفظه ومعناه، مما يتنوع صفة النطق به كالمدَّات، وتخفيف الهمزات، والإظهار والإدغام، والرَوم والإشمام، وترقيق الراءات، وتفخيم اللامات، ونحو ذلك مما يعبر عنه القراء بالأصول؛ فهذا عندنا ليس من الاختلاف الذي يتنوع فيه اللفظ أو المعنى؛ لأن هذه الصفات المتنوعة في أدائه لا تخرجه عن أن يكون لفظاً واحداً".[٤٠] هذه هي الأقسام التي يذكرها العلماء لفائدة القراءات في التفسير.

والشاطبي عند النظر إلى كلامه حول الاختلاف الحاصل في القراءات لا يرى تقسيمه بحسب ما سبق، فهذا الاختلاف لما كان راجعا إلى التآلف والتوافق، فإنه لا يضر في المعنى، فيقول: « وقد استمر أهل القراءات على أن يعملوا بالروايات التي صحت عندهم مما وافق المصحف، وأنهم في ذلك قارئون للقرآن من غير شك ولا إشكال، وإن كان بين القراءتين ما يعده الناظر ببادئ الرأي اختلافا في المعنى؛ لأن **معنى الكلام من أوله إلى آخره على استقامة لا تفاوت فيه بحسب مقصود الخطاب**، كـ: ﴿مَالِكِ﴾ و﴿مَلِكِ﴾[٤١] (الفاتحة: ٤).

فماذا يقول المفسرون في معنى نفس الآية؟

قال البغوي: "قوله :مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ) قرأ عاصم والكسائي ويعقوب (مالك) وقرأ الآخرون (ملك) قال قوم: معناهما واحد مثل فرهين وفارهين، وحذرين وحاذرين ومعناهما الرب يقال

---

[٣٩] الداني، أبو عمرو. (١٤١٨هـ/١٩٩٧م). **الأحرف السبعة للقرآن**. تحقيق: عبد المهيمن طحان. السعودية: دار المنارة، ط ١، ص٤٨.

[٤٠] ابن الجزري. **النشر في القراءات العشر**. ج١، ص ٣٠.

[٤١] قرأ عاصم والكسائي ويعقوب وخلف العاشر بالألف (مالك) وقرأ باقي العشرة دون ألف. (القاضي عبد الفتاح. **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة**. ص ٦٣).

رب الدار ومالكها. وقيل المالك والملك هو القادر على اختراع الأعيان من العدم إلى الوجود ولا يقدر عليه أحد غير الله. قال أبو عبيدة: مالك أجمع وأوسع لأنه يقال مالك العبد والطير والدواب ولا يقال ملك هذه الأشياء. ولأنه لا يكون مالكا لشيء إلا وهو يملكه، وقد يكون ملك الشيء ولا يملكه. وقال قوم: ملك أولى لأن كل ملك مالك وليس كل مالك ملكا ولأنه أوفق لسائر القرآن مثل قوله تعالى: ﴿فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقّ ﴾ -114)طه) الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ -23) الحشر".[٤٢]

وقال الزمخشري:"قرئ: ملك يوم الدين، ومالك، وملك بتخفيف اللام. وقرأ أبو حنيفة رضى اللَّه عنه: مَلَكَ يومَ الدين، بلفظ الفعل ونصب اليوم، وقرأ أبو هريرة رضي الله عنه: مالكَ بالنصب.

وقرأ غيره: مَلَك، وهو نصب على المدح؛ ومنهم من قرأ: مالكٌ، بالرفع.

وملك: هو الاختيار، لأنه قراءة أهل الحرمين، ولقوله: ﴿لّمَنِ الملك اليوم﴾ (غافر: ١٦)، ولقوله: ﴿مَلِكِ الناس﴾ (الناس: ٢)، ولأن الملك يعم والملك يخص.

ومعناه: مالك الأمر كله في يوم الدين، كقوله: ﴿لّمَنِ الملك اليوم﴾ (غافر: ١٦).

فإن قلت: فإضافة اسم الفاعل إضافة غير حقيقة فلا تكون معطية معنى التعريف، فكيف ساغ وقوعه صفة للمعرفة؟

قلت: إنما تكون غير حقيقية إذا أريد باسم الفاعل الحال أو الاستقبال، فكان في تقدير الانفصال، كقولك: مالك الساعة، أو غداً".[٤٣]

ويقول كذلك: "فأمّا إذا قصد معنى الماضي، كقولك: هو مالك عبده أمس، أو زمان مستمرّ، كقولك: زيد مالك العبيد، كانت الإضافة حقيقية، كقولك: مولى العبيد، وهذا هو المعنى في ﴿مالك يَوْمِ الدين﴾، ويجوز أن يكون المعنى: ملك الأمور يوم الدين، كقوله: ﴿وَنَادَى أصحاب الجنة﴾ (الأعراف: ٤٤)، ﴿ونادى أصحاب الاعراف﴾ (الأعراف: ٤٨)، والدليل عليه قراءة أبي حنيفة: «مَلَكَ يومَ الدين»، وهذه الأوصاف التي أجريت على الله سبحانه من كونه رباً مالكاً للعالمين لا يخرج منهم شيء من ملكوته وربوبيته، ومن كونه

---

[٤٢] البغوي. (١٤٠٩هـ). **معالم التنزيل**. تحقيق: محمد عبد الله النمر وآخرون. الرياض: دار طيبة، ج ١، ص ٥٣.

[٤٣] الزمخشري. (١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م). **تفسير الكشاف**.- بيروت: دار المعرفة، ط٣، ج ١، ص ٢٦ و ٤٣.

منعماً بالنعم كلها الظاهرة والباطنة والجلائل والدقائق، ومن كونه مالكاً للأمر كله في العاقبة يوم الثواب والعقاب بعد الدلالة".[٤٤]

و﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُم﴾[٤٥] (البقرة: ٩)

﴿لَنُبَوِّئَنَّهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا﴾، ﴿لَنُثوِينَّهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا﴾[٤٦] (العنكبوت: ٥٨).

إلى كثير من هذا، لأن **جميع ذلك لا تفاوت فيه بحسب فهم ما أريد من الخطاب،** وهذا كان عادة العرب".[٤٧]

ولو نظرنا إلى تفسير﴿مَالِكِ﴾ و ﴿مَلِكِ﴾ المفسرين

وقد مر معنا صدر هذا الكلام في موافقة القراءة لرسم المصحف.

فالاعتبار عند الشاطبي في فهم مقصود القراءة يرجع –أولا– إلى سياقها الذي تدخل فيه، وبالتالي فكل قراءة لها سياقها الخاص بها، وبهذا النظر والتوجيه ينتفي موهم التعارض (موجب التفريق) من أصله.

وهناك نظر ثان وهو أن ما اختلف من القراءات في ألفاظه واتحد في معناه يرجع–عند الشاطبي– إلى عادة العرب في وجوه مخاطباتها من تنويع الألفاظ ذات المؤدى الواحد عند تكرار الخطاب، وكل قراءة تعتبر آية في حد ذاتها. ثم ساق مثالا من لغة العرب، وهو قول ذي الرمة:

وظَاهِرْ لها منْ يابسِ الشَّختِ واستعنْ عَلَيْهَا الصَّبَا وَاجْعَلْ يَدَيْكَ لَهَا سِتْرَا.[٤٨]

فرويت "من يابس"و "من بائس"،[٤٩] وهذا كله لا يخل بالمعنى، ويرجع إلى التفنن في تنويع الكلمات ذات المعنى الواحد بحسب أصل الكلام، وإلا فيمكن أن نلحظ اختلافا دقيقا

---

[٤٤] المرجع نفسه: ج ١، ص ٢٦.

[٤٥] قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو بضم الياء وفتح الخاء وكسر الدال وألف بينهما، والباقي بفتح الياء والدال وسكون الخاء دون ألف. (القاضي عبد الفتاح. **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة**.ص ٧١).

[٤٦] قرأ حمزة وعلي وخلف بثاء ساكنة وتخفيف الواو بعدها وإبدال الهمزة ياء، والباقون بباء مفتوحة وتشديد الواو بعدها ثم همزة محققة، ويبدلها أبو جعفر ياء مفتوحة (القاضي عبد الفتاح. **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة**. ص ٣٤٦).

[٤٧] الشاطبي. **الموافقات**. ج ٢، ص٥٤.

[٤٨] غيلان بن عقبة"ذو الرمة"-ديوان ذي الرُّمة-اعتنى به: عبد الرحمن المصطفاوي١٤٢٧ هـ/٢٠٠٦م. لبنان: بيروت، دار المعرفة، الطبعة الأولى، ص ٨٨ الشخت:الحطب الدقيق، ومادة البؤس تدور على الشدة من الشجاعة وغيرها، ومادة اليبس تدور على الجفاف بعد الرطوبة ويلزمها الشدة ضد اللين، فهما متغايران متلازمان (الشاطبي. **الموافقات**. ج ٢، ص ٨٤).

[٤٩] ابن جني، أبو الفتح عثمان. **الخصائص**. تحقيق: محمد علي النجار. بيروت: عالم الكتب، ج ٢، ص ٤٦٧.

بين تلك الألفاظ، قال الشاطبي معقبا: « فأنت ترى ذا الرمة لم يعبأ بالاختلاف بين البؤس واليبس، لما كان معنى البيت قائما على الوجهين، وصوابا على كلتا الطريقتين، وقد قال في رواية أبي العباس الأحول: "البؤس واليبس واحد"، يعني: بحسب قصد الكلام لا بحسب تفسير اللغة ..

وقد جاءت أشعارهم على روايات مختلفة، وبألفاظ متباينة، يعلم من مجموعها أنهم كانوا لا يلتزمون لفظا واحدا على الخصوص، بحيث يُعد مرادفه أو مقاربه عيبا أو ضعفا، إلا في مواضع مخصوصة لا يكون ما سواه من المواضع محمولا عليها، وإنما معهودها الغالب ما تقدم".[٥٠]

أما القسم الأخير؛ وهو ما اتحد لفظه ومعناه، فإن الشاطبي يلحقه بالقسم الذي لا يعتد به من الخلاف في الشريعة، وهو ما كان ظاهره الخلاف وليس في الحقيقة كذلك، فيذكر من أسبابه: « أن يقع الاختلاف في العمل لا في الحكم، كاختلاف القراء في وجوه القراءات، فإنهم لم يقرؤوا به على إنكار غيره، بل على إجازته والإقرار بصحته، وإنما وقع الخلاف بينهم في الاختيارات، وليس في الحقيقة باختلاف، فإن المرويات على الصحة منها لا يختلفون فيها".[٥١]

ونَقل عن ابن السيد (٥٢١هـ) في "التنبيه على أسباب الاختلاف" اشتراك –اللفظ– في أحواله العارضة في التصريف نحو: ﴿وَلا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلا شَهِيدٌ﴾[٥٢] (البقرة: ٢٨٢)–وفي الوجه الثامن– ورود الأدلة على وجوه تحتمل الإباحة وغيرها كالاختلاف في الأذان .. ووجوه القراءات"،[٥٣] وهذا أيضا من الخلاف الذي يعرض من قبيل أشياء وسع الله –عز وجل– فيها على عباده، وأباحها لهم على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم.

---

[٥٠] الشاطبي. **الموافقات**. ج ٢، ص٥٤،٥٥.

[٥١] المرجع السابق: ج ٤، ص ١٢٢ .

[٥٢] قرأ أبو جعفر بتخفيف الراء وإسكانها، والباقون بالتشديد مع الفتح (القاضي عبد الفتاح. **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة**. ص ١١٣).

[٥٣] الشاطبي. **الموافقات**. ج ٤، ص ١١٩،١٢٠؛ وابن السِّيد، أبو محمد بن عبد الله البطليوسي. (١٣٩٨هـ/١٩٧٨م). **التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين**. تحقيق: محمد حسن كحيل. القاهرة: دار الاعتصام، ط ١، ص ٢٢١.

انتهى محصل تحرير الشاطبي لهذا القسم؛ غير أن الناظر لأوجه الاختلاف في ما يعده أئمة القراءة من باب (الأصول) زيادة على الفائدة التي أشار إليها الشاطبي، ينبغي أن يحمل في سياق إثراء المعاني أيضا كسابقها، فإن اختلاف الأداء الصوتي للكلمة القرآنية، وتغاير إيقاعها اللفظي يؤثر على المعنى، وإن كان المدلول العام وظاهرُ بناء الكلمة متحدين، وأكثر ما يظهر في القراءات الشاذة، فهذا الجانب كان غالب الاعتناء به من قِبل البلاغيين.

ففي المثال السابق: على قراءة الجمهور بتشديد الراء مع الفتح تدل على النهي عن المضارة، والفعلُ يحتمل البناء للفاعل والبناء للمفعول، يقول ابن عاشور: "وهي تحتمل أن يكون الكاتب والشهيد مصدراً للإضرار، أو أن يكون المكتوب له والمشهود له مصدراً للإضرار: لأنَّ (يضارَّ) يحتمل البناء للمعلوم وللمجهول، ولعلّ اختيار هذه المادة هنا مقصود، لاحتمالها حكمين، ليكون الكلام موجّهاً، فيحمل على كلا معنييه لعدم تنافيهما، وهذا من وجه الإعجاز".[٥٤]

والحكم الأول هو نهي الكاتب والشاهد عن ترك الإجابة إلى ما يطلب منهما، وعن التحريف والزيادة والنقصان، والثاني: نهي صاحب الحق عن الإضرار بهما، بأن يمنعهما عن أداء مهمتهما، أو لا يعطي الكاتب حقه من الجعل. وقال الآلوسي: « وحملَ بعضُهم الصيغةَ على المعنيين، وليس بشيء كما لا يخفى".[٥٥] فتبين أنه يمكن استجلاب المعاني الكثيرة من اختلاف القراءة في أصولها الأدائية.

٢,٣ توجيه القراءات عند الشاطبي

اهتم الشاطبي في بحث القراءات بتوجيهها توجيها يخدم الدرس التفسيري، ويثري المعاني على نحو ما مر بيانه في المطلب السابق.

---

[٥٤] ابن عاشور. محمد الطاهر. **تفسير التحرير والتنوير**. ج ٣، ص ١١٧.

[٥٥] الألوسي، شهاب الدين محمود. (١٣٥٣هـ). **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ج ٣، ص ٦١.

والتوجيه: مصدر من فعل (وجَّه)، وأصله من الوَجْهِ، وهو: «مستقبل كل شيء..ومن الكلام: السبيلُ المقصود"،[٥٦] وعند الجرجاني: « التوجيه: هو إيراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين.. وإيراد الكلام على وجه يندفع به كلام الخصم".[٥٧]

وتوجيه القراءات هو بيان الوجه المقصود من القراءة، وتلَمُّسُ الأوجه المحتملة التي يجري عليها التغاير القرآني في مواضعه، سواء كانت هذه الوجوه نقلية أم عقلية[٥٨]

وقد عُرف عند القدماء من المؤلفين في القراءات بعلم "الاحتجاج للقراءات"، رغبة منهم في الدفاع عنها في وجه من يشكك في صحتها، فيستشهدون لها بفصيح كلام العرب، ويبينون علو شأن القراءة في مراتب الفصاحة.

والتوجيه يتطلب من الموجِّه اطلاعا واسعا على القراءات المتواترة وغير المتواترة، ورصيدا مهما من الأدوات التفسيرية التي تساعده في إيراد المعنى المناسب لكل قراءة وتلمس وجه الاختلاف بينها، وقد توفرت الدواعي عند الشاطبي للقيام بهذه المهمة وإن لم يخصص لها مؤلَّفا. وشرحُه على ألفية "ابن مالك"قد كشف القناع عن قدرة فائقة لهذا العالم في سلوك هذا الفن المرتبط أساسا بوظيفة القراءات التفسيرية.

ومن أمثلة توجيه القراءت عند الشاطبي:

- في التوجيه اللغوي:

١/-مثاله عند الشاطبي في قول الله تعالى: ﴿ قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ﴾ (البقرة: ٢٦٠)، تعرض الشاطبي لقراءة (فَصُرْهُنَّ) وتوجيهها توجيها يستدل به على معاني فعل "صار"، فقال: « وأما صار فتكون بمعنى: رجع، تقول: صِرت إلى كذا..وتكون بمعنى أمال، وبمعنى قطع. ومنه في القرآن: (فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ) فقد فُسرت قراءة الكسرة بالوجهين، وهي قراءة حمزة، أي: ضُمَّهُنَّ وأمِلهن إليك، أو قطعهن"،[٥٩] وذلك في معرض حديثه عن (صار) التامة، أما قراءة الضم فتنصرف إلى (صار) الناقصة التي هي من أخوات كان.

---

[٥٦] الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب. (١٤٢٦ هـ /٢٠٠٥م). **القاموس المحيط**. تحقيق: محمد نعيم العرقسُوسي. بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ٨، ص ١٢٥٥.

[٥٧] الجرجاني، علي بن محمد. (١٤٠٥هـ) . **التعريفات**. تحقيق: إبراهيم الأبياري. بيروت: دار الكتاب العربي، ط١، ص ٩٦.

[٥٨] أحمد سعد محمد. (٢٠٠٠م). **التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية**. القاهرة: مكتبة الآداب، ط ٢، ص ٢٣ .

[٥٩] الشاطبي، أبو إسحاق. **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**. ج ٢، ص ١٨٩.

٢/- من أسباب الإمالة عند القراء الإمالة لأجل الإمالة بعدها"[٦٠] وهو نوع من أنواع التناسب الصوتي الوقع في اللغة، قال الشاطبي: « ومن ذلك في القرآن الكريم (رَأَى) حيث وقع، نحو: ﴿رَأَى أَيْدِيَهُمْ﴾ (هود:٧٠) ﴿رَأَى كَوْكَبًا﴾ (الأنعام:٧٦)، قرأها بإمالة فتحتي الراء والهمزة معا حمزة والكسائي وأبو بكر (شعبة) وابن ذكوان، وكذلك ورش لكنها عنده بَيْنَ بَيْنَ (التقليل)، وكذلك ﴿وَنَأَى بِجَانِبِهِ﴾ (الإسراء:٨٣)، قرأ بإمالة النون والهمزة معا الكسائي وخلف، ولا شك أن إمالة هذه الفتحة الأولى لا موجب لها إلا المناسبة لإمالة الفتحة الثانية، وبهذا المعنى **وجهوا هذه القراءات**، وهي دليل على وجودها هكذا في كلام العرب".[٦١]

- في التوجيه النحوي:

١/- في قول الله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ (النساء:٠١)، قرأ حمزة الزيات بخفض ميم (وَالْأَرْحَامِ)، وباقي القراء العشرة بفتحها[٦٢] وعلى القراءة الأولى تكون عطفا على لفظ الجلالة، والمعنى: واتقوا الأرحام أن تقطعوها. أما قراءة حمزة فاختلف العلماء في توجيهها، لأن إعادة الخافض في العطف على الاسم لازم عند البصريين، وهو غير لازم عند الكوفيين، واستشهد الشاطبي لترجيح الرأي الثاني بالآية السابقة، قال: « وهي مروية عن الحسن ومجاهد وقتادة والنخعي ويحي بن وثاب والأعمش وطلحة بن مصرِّف، وحملُها على أن الواو للقسم ضعيف".[٦٣] وهو الذي ذهب إليه ابن مالك في ألفيته وغيره من النحويين، بخلاف من تمسك بمشهور رأي نحاة البصرة وأدى به الأمر إلى تضعيف القراءة المتواترة.[٦٤]

٢/- في شرحه لقول ابن مالك:

وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَا أعرِبْ وَمنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا

---

[٦٠] المارغيني، إبراهيم. (١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م). **النجوم الطوالع على الدرر اللوامع**. بيروت: دار الفكر، ص ٩١.

[٦١] الشاطبي. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية. ج ٨، ص ١٩٦.

[٦٢] القاضي عبد الفتاح. **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة**. ص ١٣٦.

[٦٣] انظر: القرطبي. محمد بن أحمد. (١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م). **الجامع لأحكام القرآن**. تحقيق: عبد الله التركي. بيروت.: مؤسسة الرسالة، ط ١، ج ٦، ص ٠٩.

[٦٤] ابن عقيل، بهاء الدين. (٢٠٠٤م). **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**. تعليق: محمد محيي الدين عبد الحميد. القاهرة: دار الطلائع، ط ٢، ج ٣، ص ٢٨.

عند حديثه عن ما يضاف من الظروف إلى الجملة جوازا، وهو ما كان في معنى "إِذْ"من تمحضه للزمن الماضي غير المحدود، فيجوز فيه الإعراب والبناء، والمشهور أن ما أضيف إلى الجملة الفعلية التي صُدرت بماض أن يكون مبنيا، وما وقع قبل فعل معرب أو قبل مبتدأ فالمختار فيه الإعراب ويجوز البناء،[٦٥] واستدل لهذا القسم الأخير بقول الله تعالى: ﴿قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ (المائدة:١١٩) قال الشاطبي:« هذا في قراءة غير نافع (برفع: يومُ)، وكذلك: ﴿يَوْمُ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا﴾ (الانفطار:١٩) في قراءة ابن كثير وأبي عمرو[٦٦]..وأما غير المختار، فهو الذي قال فيه: "ومن بنى فلن يفندا "، يعني أن من قال بجواز البناء إذا كان الظرف قبل فعل معرب أو قبل مبتدأ، فقوله صحيح جار على كلام العرب، فقد نقل عنها البناء هنا. فمن شواهد البناء قبلَ المضارع قراءةُ نافع: ﴿هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ (المائدة:١١٩)، بنصب اليوم والإشارة إلى اليوم فلا يكن ظرفا، بدليل القراءة الأخرى، والجمع بين معاني القرآن هو الأحق.

وقرأ ابن عامر ونافع وقراء الكوفة: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا﴾ (الانفطار:١٩) بالفتح، والمعنى في القراءتين واحد، لأن (يوم لا تملك) تفسير ل (يوم الدين)».

٣/ الآية: **﴿وَكَذلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكاؤُهُمْ﴾** (الأنعام:١٣٧).

القراءات الواردة:

قرأ ابن عامر "زين" بضم الزاي وكسر الياء و"قتل"برفع اللام و"أولادهم"بالنصب و"شركائهم"وهي في المصحف العثماني .

وقرأ الباقون"زين" بفتح الزاي والياء و"قتل" بنصب اللام و"أولادهم"بالخفض و"شركاؤهم" بالرفع.[٦٧]

وأنكر بعضهم قراءة ابن عامر لكونها فصلت بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به.

---

[٦٥] انظر: القاضي عبد الفتاح. **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة**. ص ١٦٤،٤٧٣.

[٦٦] الشاطبي، أبو إسحاق. **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**. ج ٤، ص ٨١.

[٦٧] الطبري، محمد ابن جرير. **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**. ج ٨، ص ٣٢.

وقدر القراءة من المفسرين:

١– الطبري: والقراءة التي لا أستجيز غيرها هي: فتح الزاي ونصب القتل وخفض أولادهم ورفع الشركاء.[٦٨]

٢– ابن عطية: استبعد هذه القراءة لعدم مناسبتها.

رد وترجيح:

بالنسبة للفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف فقد استشهدوا على صحة ذلك بما يأتي:

١– من القراءات الآية: ﴿فَلاَ تَحْسَبَنَّ اللّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ إِنَّ اللّهَ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ﴾ (إبراهيم:٤٧). بنصب وعده وخفض رسله وهو فصل بين المضاف وبين المضاف إليه مفعول .

٢– **من الحديث: "هَل أَنتُمْ تارِكُوا لِي صاحِبِي".**[٦٩] وهو فصل بالجار والمجرور.

٣– **من النثر:** الفصل بالجملة فضلا عن المفرد في قولهم "غلام إن شاء الله أخيك .

وجاء الفصل أيضا في الاختيار بالقسم حكى الكسائي: "هذا غلام والله زيدا" وأن ابن مالك رجّح ما ذهب إليه الكوفيون مجيزا أن يفصل في الاختيار بين المضاف الذي هو شبه الفعل والمراد به المصدر واسم الفاعل والمضاف إليه ونظم ذلك في ألفيته قائلا:

فَصْلُ مُضاف شَبَه فِعْل ما نصب مَفْعولا أو ظَرِفا أجزولم يعب.

فصل يمين واضطرارا وجدا يأجنبي أو بنعت أو ندا[٧٠]

من الأمثلة السابقة يمكن استخلاص الهدف من توظيف القراءات وتوجيهها حسب ما ورد منها متواترا:

–أن الشاطبي يستشهد بالقراءات على صحة الوجه اللغوي، واستشهاده بأحد أوجه القراءة يكون مُقدما عنده على البيت من قديم الشعر وفصيحه، وهو مسلك حسن وافق فيه ابنَ هشام الأنصاري وغيره من علماء اللغة.

---

[٦٨] المصدر السابق: ج ٨، .ص٣٣.

[٦٩] انظر: العسقلاني، ابن حجر. **فتح الباري**. ج٨، ص ٣٠٢.

[٧٠] انظر: ابن عقيل، بهاء الدين. **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**. ج ٢، ص ٨٢.

–ويظهر في الأمثلة استشهاده على صحة الوجه في اللغة من القراءة الوارد فيها هذا الوجه، على اعتبار أن القراءة يُستشهد بها لفصيح الكلام. فوجوده في القراءة دليل كاف على وقوعه في اللغة لا العكس.

– الاستشهاد بالقراءة الشاذة على صحة الوجه الذي حُملت عليه القراءة المتواترة كما هو في قراءة (وَالْأَرْحَامِ) بالخفض، وقد يورد القراءة الشاذة لوحدها في معرض الاستشهاد.

وبذلك يكون مقصد التوجيه عند الشاطبي يتجاوز الدفاع عن صحة القراءة لغة والاستدلال لها إلى الاستدلال بها، ويظهر هذا في شرحه على ألفية ابن مالك حيث كان للآيات القرآنية النصيب الأوفر من مصادر الاستدلال خصوصا الآيات التي أورد فيها القراءات، وهو الأصل الراسخ في تعامل السلف مع القراءات القرآنية.

ومَن تتبع مواطن الاستشهاد بالقراءات عند الشاطبي في "المقاصد الكافية"، وطرائق توجيهها لحفل بمادة خصبة في باب توجيه القراءات، تعكس قوة الشاطبي في هذا العلم وطول باعه فيه.

٤ الخاتمة

بعد هذه الإطلالة على مباحث علم القراءات عند الإمام الشاطبي، نخلص في خاتمة البحث إلى النتائج التالية:

٣. بروز الإمام الشاطبي في علوم الشرع لم يكن قاصرا على أصول الفقه أو إنضاج مقاصد الشريعة، وإنما تجاوزه إلى علم القراءات وبنفس الدقة والعمق المعهود عنه.
٤. إن تكوين الإمام الشاطبي في علوم اللغة والأصول قد انعكس إيجابا على علم القراءت لديه، حيث وظف النظر الأصولي تمحيصاً، والتذوقَ اللغوي توجيهاً، والمسلك المقاصديَّ تحريراً، مما أكسب تطرقه للقراءات متانة علمية.

٥. نزول القرآن على سبعة أحرف عند الشاطبي أتى مسايرا لمسلك الإفهام والتيسير، وموافقا لمعهود الأميين الذين نزل القرآن بلغتهم وعلى وفاق أساليبهم ووجوه خطابهم زمن التنزيل.

٦. البحث في مسائل علم القراءات لا يصح التكلف فيه والخروج به إلى حد التعمق والبحث عن المعاني الغامضة التي تخفى عن الجمهور.

٧. الأصل في اعتبار القراءة هو تواتر السند، ويأتي شرط اللغة وموافقة المصحف تبعا له.

٨. إذا صحت القراءة فالوجه اللغوي الذي وردت به هو الأفصح والمعتبر في اللغة، وإن قلَّت شواهده، فلا اعتبار بتوهينها، بل هي أكبر شاهد على اللغة.

٩. اختلاف القراءات مقصود شرعا، فينبغي البحث عن المعاني الواردة على هذا الاختلاف، فهي مقصودة أيضا.

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

المصادر والمراجع:

REFERENCES

Abu al-Qāsim, S. (1992). ʿAṣr al-Imām al-Shāṭibi. al-Jaza'ir : Majalah al-Muwāfiqāt, alMaʿhad al-waṭani al-ʿAli li ʾUṣul al-din, al-adad al-awwal.

Abu Dāwud, S. A. Sunan Abi Dāwud. Taḥqiq : Muḥammad Mḥyiddin ʿAbdul Ḥamid. Bierut: Dār al-Fikr.

Aḥmad, S. M. (2000). al-Twjih al-balāghi li al-qarāʾāt al-qurʾāniyah. Misr: Maktabah al-ādāb.

Al-Alusi, Sh. M. (1353). Ruḥ al-mʿāni fi Tafsir al-Qurʾān al-aʿẓim wa al-sabʿ al-mathāni. Beirut: Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabi.

Al-Bukhāri, M. I. (1987). al-Jāmiʿ al-ṣaḥiḥ al-mukhtaṣar. Tḥqiq : Muṣṭafā Dib al-baghā. Bierut : Dār Ibn Kathir.

Al-Dāni, A. A. (1997). al-ʻAḥruf al-sabʿah li al-Qurʾān. Tḥqiq:ʿAbd al-Muhaimin Ṭaḥān. Saudi Arabia: Dār al-Minārah, 1st ed.

Al-dhahabi, Sh. (1997).Maʿrifah al-qurrāʾ al-kibār ʿalā al-ṭabaqāt wa al-ʾʾṣār. Al-dhahabi, Sh. (1997). Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyah, 1st ed.

Al-Dimyāṭi, sh. (1998) Itḥāf fuḍalāʾ al-bashar fi al-qirāʾāt al-arbaʿh ʿashar. Taḥqiq : Anas Maharh. Bierut : Dār al-Kutub al-ʿIlmiyah.

Al-firuz Abādi, M. Y. (2005). al-Qāmus al-muḥiṭ. Taḥqiq: Muḥammad Naʿim al-ʿIrqsūsi : Beirut : Muʾsissh al-Risālah, 8th ed.

Al-Jawhari, I. A. (1987). al-Ṣiḥāḥ : tāj al-lughah wa ṣaḥāḥ al-ʿarabiyyah. Taḥqiq: Aḥmad ʿAbd al-Ghafur ʿAṭār. Beirut : Dār al-ʿIlm li al-Malāyin, 4th ed.

Al-Jurjāni, A. M. (1405). al-Tʿrifāt. Taḥqiq :I brāhim al-Abyāri. Beirut: Dār al-Kitāb al-ʿArabi.

Al-Kafawi. A. M. (1998). al-Kulliyyāt. Bierut : Muaʾsisah al-Risālh.

Al-mārghini, I. (2008). al-Nujum al-ṭawāliʿ ʿalā al-durar al-lawāmiʿ. Beirut : Dār al-Fikr.

Al-Mjāri M. (1982). Barnāmaj al-majāri. Tḥqiq: Muḥammad Abuw al-Ajfān. Beirut: Dār al-Gharb al-Islāmi

Al-naisāburi, M. Ḥ. al-Jāmiʿ al-ṣaḥiḥ. Taḥqiq : Muḥammad fuʾād ʿAbd al-Bāqi. Bierut : Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabi.

Al-Qāḍi, ʿA. (2005). al-Budur al-zāhirah fi al-qirāʾāt al-ʿashr al-mutawātirah. Misr: Dār al-Salām, 2nd ed.

Al-Qurṭubi, M. A. (2006). al-Jāmiʿ li ʾaḥkām al-qurʾān. Taḥqiq: ʿAbdullāh al-Turkey. Beirut: Muʾasisah al-Risālah, 1st ed.

Al-Shāṭibi, I. (2003). al-Iʿtiṣām. Taḥqiq: seyyid Ibrāhim. Misr : Dār al-Ḥidayh.

Al-Shāṭibi, I. al-Muwāfiqāt fi uṣul al-ʿaḥkām. Tahqiq: Muḥamad al-khiḍr Ḥussein. Beirut: Dār al-Fikr.

Al-Suyuṭi, J. (2008). al-Itqān fi ʿulum al-Qurʾān. Bierut: Dār al-Fikr.

Al-Suyuṭi, J. (2003). al-Dur al-Mnthur fi al-tafsir bi al-maʾthur. Taḥqiq: ʿAbdullāh al-Turkey. Cairo: Markaz hajr li al-buḥuth wa al-dirāsāt, 1st ed.

Al-Ṭabari, M. J. (2001). Jāmiʿ al-bayān ʿan taʾwil āy al-qurʾān. Taḥqiq: ʿAbdullāh al-Turkey. Cairo : Markaz hajr li al-buḥuth wa al-dirāsāt, 1st ed.

Al-Tanbakti A. b. (1989). Nail al-Ibtihāj bi taṭriz al-dibāj. al-Ishraf: ʿAbdul Ḥamid ʿAbdullah. Tarabulus: Manshurāt Kulliyyah al-Dʿwah.

Al-Tirmidhi, M. I. al-Jāmiʿ al-Ṣaḥiḥ. "Sunan al-tirmidhi". Taḥqiq : Aḥmad Muḥammad Shākir wa ʾākharun. Beirut: Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArbi.

Al-Zarkashi, B. (1957). al-Burhān fi ʿulum al-Qurʾān. Taḥqiq: Muḥammad Abu al-Faḍl Ibrāhim. Beirut : Dār Iḥyāʾ al-Kutub al-ʿArabiyah, 1st ed.

Al-Zarqāni, M. A. (1996). Manāhil al-ʿirfān fi ʿulum al-Qurʾān. Beirut: Dār al-Fikr

Al-Zirikly, kh. (2002). al-ʿAlām. Beirut: Dār al-ʿIlm li al-Malāyin, 15th ed.

ʿAshur M. M. (2002). al-Thābit wa al-mutaghayyir fi fikr al-Imām al-Shāṭibi. Dubai: Dār al-Buḥuth wa al-Dirāsāt al-Islāmiyyah wa Iḥyā al-Turāth.

Fatāwā al-Imām al-Shāṭibi. Abu al-Ajfān. M. (1985). Tunes : Maṭbaʿh al-kwākib, 3rd ed.

Ḥammush, M. A.(2007). al-Ibānah ʿan mʿāni al-qirāʾāt. Taḥqiq: Jamāl al-Din Sharaf. Misr: Dār al-Ṣaḥābah.

Ibn al-Jazari, M. (2003). Munjid al-muqrʾin wa murshid al-ṭālibin. Taḥqiq:ʿAbul Ḥalim Qābah. al-Jazaʾir: Dār al-Balāgh.

Ibn al-Sayyid, A. A. (1978). al-Tanbih ʿalā al-asbāb al-latī awjabat al-ikhtilāf bain al-Mslimin. Taḥqiq: Muḥammad Ḥasan Kuḥail. Cairo : Dār al-Iʿtiṣām, 1st ed.

Ibn Anas, M. al-Muwaṭṭʾ. Taḥqiq: Muḥammad Fuʾād ʿAbd al-Bāqi. Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyah.

Ibn ʿAqil, B. (2004). Sharḥ Ibn ʿAqil ʿalā alfiyat Ibn Mālik. Taʿliq: Muḥammad Muḥyiddin ʿAbd al-Ḥamid. Cairo : Dār al-Ṭalāiʾ, 2nd ed.

Ibn ʿĀshur, M. Ṭ. (1997). al-Taḥrir wa al-tanwir. Tunes: Dār Saḥnun.

Ibn Ḥanbal, A. Musnad al-Imām Aḥmd ibn Ḥanbal. Tahqiq: Shuʿaib al-Arnaʾuṭ. Cairo : Muʾsisat Qurṭubah.

Ibn Jinni, U. al-Khaṣāʾiṣ. Taḥqiq : Muḥammad ʿAli al-Najjār. Beirut : - ʿAlam al-Kutub.

Ibn Manẓur, M. (n.d). Lisān al-ʿarab. Bierut : Dār Ṣādir, 1st ed.

Ibn Sidah. A. I. (1996). al-Mukhaṣiṣ fi al-lughah. Taḥqiq: Khalil Ibrāhim Jafāl. Beirut : Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabi.

Ibn ʿUqbah, Gh. (2006). Diwān dhi al-rummah. ʿitanā bihi:ʿAbd al-Raḥmān al-Muṣṭafāwi. Beirut : Dār al-Maʿrifah, 1st ed.

Kaḥālah, U. R. (1993). Muʿjam al-muʾlilfin. Beirut: Muʾasisah al-Risālal, 1st ed.

Makhluf, M. M. (n.d). Shajarah al-nur al-zakiyyah fi ṭabaqāt al-mālikiyyah. Beirut: Dār al-kitāb al-ʿArabi.